سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.hurrriya.com
حرية – العدد (١١) ٢٠١٢/١١/١٩

الائتلاف الوطني وإعلان الحرب

علي الشيخ منصور

ما أن أعلن في الدوحة عن تشكيل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سوريا» حتى وجد النظام نفسه في مقتل من هذه الخطوة، سعى للرد عليها عسكرياً وسياسياً، عبر تصعيد حملة القصف والتدمير والقتل العشوائي التي سبق وأن بدأها قبل أسبوع أو أكثر على ذلك التاريخ، في محاولة منه لرفع فاتورة سقوطه، عسى أن يتغير شيء في المعادلة الدولية أثناءها.

لكن رده السياسي الذي جاء على لسان نائب وزير الخارجية فيصل المقداد كان أكثر غرابة، حين اعتبر الإعلان عن تشكيل «الائتلاف الوطني» بمثابة «إعلان للحرب»، فهو يتجاهل أن تشكيل هذه الحكومة التي حوته كنائب لوزير الخارجية، اعتبرت حكومة حرب من قبل النظام، حتى أن البعض تساءل بدون أي حسن نية: هل أعلن النظام حربه على اسرائيل لتحرير الجولان المحتل منذ عام ١٩٦٧؟ فجاء الرد سريعا وعمليا بتصعيد المعارك واستخدام الطيران الحربي بكثافة فائقة ضد السوريين، فإذا كانت الحرب أو رودوس هنا، فارقص هنا، كما يقول المثل، وإن كنت لا تعلم ذلك فتلك مصيبة بحق. فالنظام السوري يحارب شعبه منذ اكثر من عشرين شهراً ويستخدم كل أنواع السلاح في ذلك.

والنظام الذي شكل حكومة الحرب هذه، كان يُدرك حتمية وصول الأمر إلى هذه النتيجة، أو أنه يخشى ذلك، فوحدة المعارضة باتت قاب قوسين أو أدنى من رؤيته، لذلك استبق الأمور بالتصعيد العسكري، بل حاول أن يُغامر بتدويل أزمته عبر افتعال معارك وهمية، فتارة تسقط قذيفة في تركيا وأخرى تضل طريقها إلى الجولان المحتل، ليس طلباً لحرب هو غير مؤهل لخوضها عملياً، بل أملاً بخلط الأوراق وفرض تدخل دولي يكون لروسيا والصين ومن خلفهما إيران يدٌ في انقاذه، أو قدرة على فرضه شريكا في الحل القادم.

لذلك سارع «الائتلاف الوطني» في بيانه التأسيسي لقطع الطريق على تلك الأوهام، حين نص في البند الأول منه على «إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه» واشترط في البند الثاني «عدم الدخول في أي حوار أو مفاوضات مع النظام». وهذا يشكل تأكيدا على ما جاء في وثيقة القاهرة، بأن المرحلة الانتقالية تبدأ بعد سقوط الأسد ورموز سلطته مجتمعة، فلا حل سياسي مع النظام كما تسعى روسيا وإيران لتسويق مصالحهما من قناة الإبراهيمي أو سواه.

مع أن أهمية «الائتلاف الوطني» تتجاوز بيانه التأسيسي، فهو المخول بعد الاعتراف الدولي بتلقي المساعدات الإغاثية للداخل، كما يحق له تسلم الأموال السورية المحتجزة في الخارج، والتصرف بها لدعم الثورة وإغاثة المدنيين، وتسليح الجيش الحر، وهو المخول بتشكيل الحكومة المؤقتة، والحلول محل النظام في التمثيل الدبلوماسي وفي المنظمات الاقليمية والدولية، حيث يحق له تسلم السفارات السورية في دول العالم، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية، والإعلان المسبق عن عدم التزامه بأي عقود يبرمها النظام، أو سداد ديونه الخارجية، مما يشكل تحذيرا لروسيا وايران اللّتين تمدانه بالسلاح والقروض المالية.

أي أن هذا الائتلاف شكل الصيغة المطلوبة للتعامل الخارجي، لكنه وهو الأهم شكل الصيغة المطلوبة لدعم الثورة وتسريع حراكها، لذلك أطلق المتظاهرون في كل سوريا على هذه الجمعة اسم «جمعة تأييد الائتلاف الوطني».

الافتتاحية

الإبراهيمي ومأزق الحل السلمي

سامي شيحان

ما إن تمكن الوسيط العربي والدولي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي في زيارته الثانية للمنطقة من تجميع ثلاثة أوراق بخصوص القضية السورية، هي: الإيرانية والروسية والصينية، التي تقوم جميعها على المفهوم الروسي لمؤتمر جنيف، والذي يرى الثورة السورية باعتبارها مجرد أزمة عابرة بين النظام والمعارضة، ساهم بتأجيجها العامل الخارجي، حتى يصبح الحل بسيطاً للغاية، ولا يتطلب أكثر من الضغط على المعارضة السورية للجلوس مع النظام إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى حل السياسي. لكن تشكيل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سوريا» أواسط الأسبوع المنصرم قلب الأوراق مجدداً، إذ بدأت بشكل متواتر خطوات الاعتراف به كممثل شرعي ووحيد للشعب السوري، ورفع المتظاهرون له اسم «جمعة تأييد الائتلاف الوطني» في كل المدن السورية، فيما ذهبت فرنسا إلى قبول تعيين د. منذر ماخوس سفيرا لسوريا في باريس، وهي الخطوة الأولى في نزع شرعية نظام الأسد، ونزع شرعية تمثيله للسوريين أيضاً. وبدأت العواصم تعيد النظر بالملف السوري بشكل عام.

بريطانيا تبحث الملف السوري واحتمال تزويد المعارضة بأسلحة، والأوربيون يناقشون اليوم ضرورة رفع الحظر على تزويد المعارضة السورية بأسلحة دفاعية بشكل خاص، بما يمكن الثوار من تحييد الطيران الحربي من المعركة ويحد من قدرته على قصف المدنيين وتدمير البنى التحتية، فبحسب تعبير لوران فابيوس: ينبغي العمل على تجنب العسكرة ومن جهة اخرى منع تدمير المناطق المحررة. روسيا تعتبر الآن السماح بتزويد المعارضة السورية بالسلاح الدفاعي يشكل خرقاً لمبادئ القانون الدولي، لكنها لم تحدثنا عن شرعية تزويد نظام يقتل شعبه بأحدث الطائرات والأسلحة الهجومية، ولم تحدثنا أيضا عن مصير مقررات جنيف التي أضحت الآن عنواناً لمأزق الإبراهيمي، وربما تساعد على انهاء مهمته قبل أن تبدأ عملياً.

أزمة النقل الداخلي والحواجز الأمنية

نعيم نصار

يستطيع المواطن السوري أن يضيف إلى أزمة الغلاء المتواصل وارتفاع الأسعار، ومجموعة الأزمات الاقتصادية والمالية، أزمة قديمة جديدة، هي أزمة النقل الداخلي.

حيث بات الوصول مثلاً إلى مكان العمل مشكلة إضافية أضافها المواطن لسلسلة الهموم المعيشية، ويبدو أن النظام السوري البارع في قلب الحقائق قد تمكن أيضاً من تحويل الأزمات الجديدة هذه إلى موضوع إضافي لرجم الثورة والثوار حيث يتفنن الموالون بإعادة الجملة ذاتها (هي الحرية اللي بدكن ياها)، وبذلك خلقوا منذ بداية الحراك الثوري شماعة جديدة أضافوها لشماعة إسرائيل التي برعوا في استغلالها في وجه كل ناقد أو منتقد لأي مشكلة عامة طوال ٤٢ سنة.

وفي مشكلة النقل العام استطاع إعلام النظام تجييش كل مشكلة في خدمة النظام، فأزمة النقل سببها (العصابات المسلحة التي خربت وحرقت ونهبت ..).

فهل لدينا هناك عصابة سوى هذا النظام؟

قبل ١٥-٣-٢٠١١

المتابع للصحافة السورية وما كتبه الصحفيون عن هذه المشكلة يعرف أن النقل العام في مدينة مثل دمشق مثلاً لم يكن بخير أبداً، والدليل أيضاً هو الكلام الحكومي عن أزمة النقل في تلك المرحلة، فباصات النقل الخضراء التي استقدمتها وزارة النقل من الصين منذ عدة سنوات، انتظرها الناس أكثر من ست سنوات متواصلة، وحين وصلت كانت الأزمة قد صارت تظهر بأوجه جديدة، فساكني دمشق وريفها تزايدوا في السنوات الأخير بفعل السياسات الاقتصادية للنظام التي ساهمت في إفقار الكثير من الشرائح الاجتماعية الجديدة.

لكن هذا الحال العام أنتج مجموعات من المشاكل الخدمية الجديدة التي بدأت مع بدايات الحل الأمني العسكري الذي استخدمه النظام، ومع أول حاجز وضع في درعا بدأت أزمة جديدة للنقل تظهر، فالسائق الذي يعيش من وراء عمله لا يرغب في العطلة وعدم العمل، وحين يترك العمل ويجلس في بيته فإن الشرط الأمني الذي خلقته حواجز الأمن والجيش تجعل العمل في المرتبة الثانية بعد الحياة، هذا من ناحية، وإذا عاد للعمل فإن الحصول على المازوت لسيارته تحول هو الآخر إلى هم إضافي انعكس بدوره غلاء على المواطن، غلاء بعضه حدث وثُبّت من قبل المحافظة ولجان السير، وبعضه الآخر يحدث على الأرض يومياً باتفاق إجباري بين السائق المغامر والمواطن الراغب بالوصول لعمله أو بيته.

أزمة نقل دمشق..

امتدت أزمة النقل أفقياً وعمودياً، فالمواطن الذي يعيش في دمشق أو ريفها تحول التنقل عنده إلى هم اقتصادي ونفسي، لأن الراكب صار يحتاج في كثير من الأحيان إلى ساعتين أو اكثر ليعثر على سرفيس أو باص نقل داخلي، فجوبر وهو أحد أحياء دمشق امتنع السائقون عن الدخول إليه لاسيما في الأشهر الستة الأخيرة أي بعد اشتداد حدة الاعتداءات على هذا الحي من قبل قوات الأمن والجيش، وهاهي صحيفة البعث تكتب عن هذه الأزمة من خلال تحقيق نشر بتاريخ ١٢-١١-٢٠١٢:

(كان لتجربة دخول القطاع الخاص كشريك بالنقل الداخلي في مدينة دمشق، عدة أبعاد منها الخدمي ومنها المادي، وهذا الأهم بالنسبة لأصحاب الشركات، والدليل على ذلك هو تهرب بعض الشركات من الالتزام بالعقود المبرمة مع الجهات المعنية، والقاضية بتخديم الخطوط التي اختارتها طواعية وفي كل الحالات والظروف، ولكن في هذه الظروف التي تمر بها بعض الأحياء في دمشق دفعت بهذه الشركات إلى الانهزام وعدم السماح لأية وسيلة نقل أن تحل محلها، وذلك حسب العقود المبرمة، ولكن هل هذه هي الطريقة الأخلاقية التي يمكن أن نقدم خلالها خدمات النقل الآمن للمواطنين؟.. ولماذا انسحبت من التخديم وخالفت العقود وتصر وتتمسك بالخطوط في الوقت نفسه؟ ثم أين دور الجهات المعنية في حل هذا اللغز؟.

صحيفة(البعث) كانت حاضرة وشاهدة على معاناة المواطن اليومية ورحلته الموسومة بالشقاء والبحث المضني عن وسائل النقل التي غابت عن شوارعنا تحت عنوان الأزمة وخاصة فيما يسمى المناطق الساخنة التي أقصت حياة المواطن من خانة الراحة والأمان، هذه هي الحقيقة التي أكد عليها جميع الأطراف من مواطنين وأصحاب شركات وجهات معنية، فهل من حلول متوفرة بين أيدي الجهات المعنية لهذا الكابوس بحضوره الدائم في حياة المواطن..).

طبعاً يكفي أن نعيد قراءة عبارة (المناطق الساخنة التي أقصت حياة المواطن من خانة الراحة والأمان)، لنعرف كيف يفكر هذا الكاتب (فالمناطق الساخنة) هو التعبير الذي جرى تعميمه من قبل وزارة الإعلام للدلالة على المناطق الثائرة، وطبعاً هذه الخلاصة النهائية في الحكم عن المناطق الثائرة تعفي النظام السوري حسب رأي الكاتب من أية مسؤولية قانونية تجاه موضوع الأمن والراحة.

المواطنون الذين استطلع آراءهم الكاتب يقول أحدهم: (مللنا من الانتظار على مواقف السرافيس، ومللنا من كذب أصحاب الشركات، حيث لم يبق لنا سوى أرجلنا للذهاب إلى عملنا، فمثلاً أنا ساكن في جوبر وأعمل في الزبلطاني، فيتوجب علي أن أمشي عدة كيلومترات حتى أصل إلى مكان عملي، والسبب هو عزوف شركات النقل الخاصة عن الدخول إلى حي جوبر بحجة أنه غير آمن، وأصبح لنا على هذه الحالة قرابة السنة، فأين محافظة دمشق من ذلك، ولماذا لا تحاسبهم على التقصير؟).

ومواطن آخر يقول: (لماذا لا تفكر الجهات المعنية بإعادة تشغيل الميكروباصات إلى المناطق الساخنة حالياً ويكونون من سكان المنطقة نفسها، ريثما ننتهي من هذه الأزمة ومن مجرميها، وطبعاً الكل يخاف على رزقه، كما أن توقف الشركات الخاصة يفرض البحث عن بديل لحل الأزمة المرورية والنقل والتنقل، وعدم ترك المواطن يضرب أخماساً بأسداس)، ويبدو أن هذا المواطن متمسك برواية النظام الأمنية حين يستخدم تعبير (الأزمة ومجرميها).

أما الرد الرسمي فهو كعادته جملة من الأمنيات والتوقعات والكذب المدهون بالإنشاء المكشوف فالسيد عادل العلبي رئيس مجلس محافظة دمشق يرد على هذه الشكاوى بقوله: (ناقش مجلس محافظة دمشق في دورته الأخيرة المنعقدة في ٩-١٢-٢٠١٢/٩ موضوع النقل الداخلي، وضرورة توفير هذه الخدمة وبكافة الوسائل المتاحة، والتأكيد على شركات الاستثمار الالتزام بالعقود المبرمة وتخديم الخطوط الداخلية بشكل كاف، وفي حال التعذر الاستعانة بالوسائط الأخرى المتوفرة لخدمة كافة أنحاء المدينة.

وأضاف: أصدر مجلس محافظة دمشق قراراً بتبديل تعرفة الركوب بوسائط النقل الجماعي بالمدينة وبما يتناسب وتعديل أسعار المازوت. كما تم توجيه لجنة نقل الركاب والعمل على معالجة الازدحام والاستفادة من كافة الوسائط المتاحة من الباصات والميكروباصات).

وعلى أرض الواقع ..

الحكومة الحالية التي يقودها المهندس وائل الحلقي تؤكد في تعاميمها لمؤسسات القطاع العام على ضرورة الدوام اليومي، متجاهلة الوضع الأمني العسكري الذي خلقه النظام السوري، والمواطن الواقع بين فكي النظام السياسي والأزمات التي يخلقها، يمضي نصف يومه في الطرقات بحثاً عن سرفيس يقلّه للعمل أو البيت، هذا إذا كان عنده بيت ولم يقصف بعد، والحواجز التي فاق عددها ال٢٠٠ في دمشق وريفها تتمتع بمعاقبة كل الناس الراغبين بالتنقل وقد يمضي الراكب ساعة كاملة على هذا الحاجز منتظراً دوره في العبور، ونظرة واحدة للحاجز الذي يقع في نهرعيشة بدمشق أول أوتستراد درعا، تكفي ليعرف الناس حقيقة أزمة النقل التي سببها النظام الأمني العسكري بسياسته على الأرض. ونضيف لهذا الكلام أن ضعاف النفوس كانوا على الدوام موجودين ومستعدين لاستغلال كل الأزمات التي تقع على المواطن، ويظهر أن السوريين لن ينعموا بحياة بلا أزمات إلا إذا تمكنوا من الخلاص من النظام السياسي القمعي الذي بقي حتى اللحظة يفكر فقط بنهب البلاد وكم أفواه العباد فقط لا غير، نظام بارع في إنتاج الفساد وتعميمه كسياسة للبقاء في السلطة ونعتقد أن هذا اليوم صار قريباً.

الأمم المتحدة: الهلال الأحمر السوري يقدر عدد النازحين بسوريا بنحو ٢,٥ مليون

جنيف رويترز عربي ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٢

نقلت الأمم المتحدة عن جمعية الهلال الأحمر العربي السوري يوم الثلاثاء قولها إن عدد النازحين بسبب الحرب الأهلية في سوريا لا يقل عن ٢,٥ مليون شخص حاليا وهو عدد يزيد عن مثلي التقديرات السابقة. ويعمل متطوعو الهلال الأحمر العربي السوري على جبهات القتال في الصراع الدائر منذ ٢٠ شهرا فيقدمون المساعدات وينقلون المصابين من مناطق القتال.

وقالت ميليسا فليمينج المتحدثة باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في افادة صحفية في جنيف «العدد الذي يستخدمونه (الهلال الأحمر) هو ٢,٥ مليون. لكنهم يعتقدون أنه قد يكون أكبر من ذلك وأن هذا تقدير يتسم بالتحفظ الشديد.» وتابعت «الناس يتحركون ويفرون ويختبئون. يصعب إحصاؤهم والوصول إليهم.» وكانت وكالات الإغاثة تعتقد من قبل أن عدد النازحين داخليا في سوريا يقرب من ١,٢ مليون شخص.

وأضافت في مؤتمر صحفي في جنيف اليوم أن المفوضية قدمت حتى الان حزم مساعدات للطوارئ لحوالي ٥٩ ألف أسرة «٢٩٥ ألف شخص» شملت احتياجات غير غذائية مثل الملابس والبطانيات ولوازم الطهي وغيرها وذلك لمواجهة متطلبات الأسر خلال فصل الشتاء. وقالت فليمينج إنه يعتقد أن خمسة بالمئة فحسب من ٢,٥ مليون نازح يقيمون في منشآت عامة مثل المخازن والمدارس. ويقيم الباقون لدى اسر تستضيفهم مما يزيد من صعوبة احصائهم.

وفي الأيام الأخيرة تسبب القصف الجوي لبلدة رأس العين قرب الحدود التركية في واحدة من اكبر حركات نزوح اللاجئين. وقالت الأمم المتحدة يوم الجمعة إن ما يصل إلى أربعة ملايين شخص داخل سوريا سيحتاجون لمساعدات إنسانية بحلول أوائل العام القادم خلال فصل الشتاء مقارنة بالعدد الحالي الذي يبلغ ٢,٥ مليون لم تلب حاجاتهم بالكامل. ويقول برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أن حصص الغذاء التي يوزعها تصل إلى نحو ١,٥ مليون نسمة حاليا. وقالت فليمينج إن مفوضية شؤون اللاجئين تهدف لتقديم المساعدة إلى ٥٠٠ ألف في سوريا بحلول نهاية العام ومعظم المساعدات أغطية وملابس وأدوات للطهي وأوعية للماء. وقالت «للأسف كانت عمليات التسليم صعبة جدا في الآونة الأخيرة بسبب العنف واتسع نطاق غياب الأمن لأجزاء من البلاد كانت هادئة نسبيا.» وأضافت أنّ مخزنا للهلال الأحمر في حلب أصيب بقذيفة علي ما يبدو أدت لاحتراق ١٣ ألف بطانية. وخطف مسلحون مجهولون شاحنة تحمل ٦٠٠ بطانية في طريقها لعدرا على مشارف دمشق. وقالت فليمينج إن المفوضية سحبت نحو نصف عامليها البالغ عددهم ١٢ فردا مؤقتا من محافظة الحسكة في شمال شرق البلاد بسبب القتال العنيف والافتقار للأمن مما أدى إلى نزوح بعض السوريين

ولاسيما من الأكراد إلى العراق. وتقول مفوضية شؤون اللاجئين إن هناك أكثر من ٤٠٧ آلاف لاجيء سوري تم تسجيلهم أو ينتظرون التسجيل في الدول المحيطة وهي لبنان وتركيا والأردن والعراق وإن المزيد يفرون من البلاد كل يوم. مضيفة أن ما يقارب ٩٥ بالمائة من النازحين السوريين يتلقون المساعدة بشكل مباشر من قبل عائلات سورية تتحمل عبئا هائلا يفوق قدراتها في حين ان ٥ بالمائة فقط منهم وجدوا مأوى في المدارس أو المباني العامة.

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8AC09C20121113?sp=true

الصليب الاحمر يقول إنه لا يستطيع تلبية الاحتياجات الضخمة في سوريا

رويترز: جنيف – الخميس ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢
من ستيفاني نيبهاي

قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اليوم الخميس إن الأوضاع الانسانية في سوريا ساءت الى حد أن اللجنة لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للمدنيين. علماً أن الصليب الاحمر هو المنظمة الدولية الرئيسية التي لها عمال إغاثة في سوريا.

وقال بيتر مورير رئيس اللجنة في إفادة صحفية بجنيف «نحن في موقف يسوء فيه الوضع الانساني من جراء الصراع. وعلى الرغم من أن نطاق العملية يتزايد فإننا لا نستطيع التكيف مع تفاقم الوضع.» وأضاف «لدينا الكثير من الرقع الفارغة. نعلم أنها تفتقر للمساعدات ولا أستطيع أن أطلعكم على الموقف.» قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اليوم الخميس إنها لا تستطيع تلبية الاحتياجات المتزايدة للمدنيين المحاصرين في الحرب الأهلية المتفاقمة بسوريا. وقال بيتر مورير رئيس اللجنة إن موظفيها حاولوا استغلال «ثغرات» بين جبهات القتال المتغيرة لنقل المساعدات إلى مناطق ملتهبة في الصراع مثلما فعلوا في حمص مطلع الأسبوع. لكن الوصول إلى العديد من المدنيين ما زال متعذرا.

وقال مورير «لدينا الكثير من الأماكن الخالية. نعلم أنها تفتقر للمساعدات ولا أستطيع أن أقول لكم ما هو الوضع.» وشبه مورير ذلك «بالطيران بطائرة دون معدات» نظرا لصعوبة تقييم عدد الجرحى أو المدنيين الذين يفتقرون إلى الغذاء والمياه والصرف الصحي.

وأضاف في إفادة صحفية «نحن في موقف يسوء فيه الوضع الإنساني جراء الصراع. وعلى الرغم من أن نطاق العملية يتزايد فإننا لا نستطيع التكيف مع تفاقم الوضع.» وقال مورير الذي أجرى محادثات في دمشق مع الرئيس السوري بشار الأسد في أوائل سبتمبر أيلول إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كانت قادرة على إدخال الإمدادات الغذائية والطبية بشكل أكثر سلاسة في الشهرين الماضيين. وجلبت اللجنة ١٤ شاحنة كبيرة لنقل الإمدادات وضمنت لنفسها مستودعات تمكنها من الوصول إلى سلعها بشكل مباشر، ورغم ذلك واجه فريق اللجنة بقيادة ماريان جراسر وضعا معقدا وخطيرا في مسعاه لتوصيل المساعدات في أنحاء سوريا التي يوجد بها ما لا يقل عن ١,٢ مليون نازح داخل البلاد.

وقال مورير «إنها قضية تتعلق أحيانا بالقيود البيروقراطية وأحيانا بالقيود الاستراتيجية العسكرية وأحيانا أخرى تتعلق بمجرد قرارات أمنية يتخذها وفدنا بعدم الذهاب إلى نطاق معين.» وبعد أيام من المفاوضات وصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم السبت إلى اثنين من أحياء المدينة القديمة في حمص لنقل إمدادات طبية لمعالجة ما يصل إلى ١٠٠ جريح وأدوية لمعالجة أمراض مزمنة. وتم أيضا نقل إمدادات غذائية وصحية لنحو ١٢٠٠ شخص. وأشار مورير إلى أن موظفي اللجنة الدولية الذي يقتصر نشاطهم على دمشق بشكل أساسي تمكنوا من الدخول إلى إدلب في الشمال لكنهم لم يستطيعوا الوصول إلى حلب في «بعض الأوقات». وأضاف أن الصليب الأحمر تربطه «علاقة ثقة» بالهلال الأحمر العربي السوري على الرغم من أن فرع المنظمة السورية في دمشق قد يكون أقرب إلى الحكومة من الأفرع الأخرى. وتابع «لا يمكنني أن أضمن لكم ألا تواجهوا حالات لا يكون فيها عمل الهلال الأحمر العربي السوري محايدا أو مستقلا بل وموجه لأغراض سياسية. لا يمكنني استبعاد ذلك.» وقال مورير إنه دعا الأسد إلى السماح بدخول ٢٥ سجنا في أنحاء سوريا بحلول نهاية العام. ولم تزر اللجنة سوى سجون في دمشق وحلب حتى الآن ولا تطلع أحدا على نتائجها السرية سوى السلطات. وأضاف «لا نزال نخوض مفاوضات صعبة سعيا وراء توسيع نطاق زيارات السجون في سوريا.»

حرية – العدد (11) ٢٠١٢/١١/١٩

غزة وإعلام النظام

بقلم مارسيل الأطرش

بدأ العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة وبدأت معه الأخبار العاجلة تتوارد واحداً تلو الآخر على قنوات النظام السوري الاعلامية، والتي تضمنت في جوهرها استنكاراً وشجباً وإدانةً للغارات التي يشنها العدو الاسرائيلي على أهالي القطاع . فمنذ أن انطلق أول صاروخ اسرائيلي باتجاه الفلسطينيين، انطلق معه التصريح الأول للحكومة السورية والتي طالبت فيه العالم بالتحرك الفوري لوقف العدوان الغاشم على أهلنا في غزة المحاصرة. وبعدها سيطرت أحداث غزة على نشرات أخباره التلفزيونية والاذاعية، وطبعاً على عناوين صحفه الرسمية وشبه الرسمية، فقد نشرت جريدة بعثه في عددها الأخير بياناً بعنوان (الحكومة تدين الجرائم الإسرائيلية بحق شعبنا الفلسطيني: سورية ستبقى وفية لالتزاماتها وثوابتها القومية). ومما جاء في البيان أن الحكومة السورية تدين الجرائم الوحشية النكراء التي ارتكبها جيش العدو الاسرائيلي على أهالي القطاع، والذي أدى الى سقوط عدد من الشهداء والجرحى ، وكم يبدو مضحكاً بالنسبة للسوريين أن يدين نظام الاسد الجرائم الوحشية لجيش العدو، لإنه وبكل أمانة لم يفعل الجيش الاسرائيلي بأهل القطاع كما فعل جيش الأسد بشعبه الأعزل . وفي الفقرة التالية يناشد البيان العالم و (الشرفاء فيه) الى التحرك بجدية لمواجهة هذا الطغيان، وردع اسرائيل التي تتجاهل الشرعية الدولية وتضرب بعرض الحائط القرارات الدولية في انتهاك (صارخ) لكل قواعد القانون الدولي. أليس من الغريب أن يناشد هذا النظام العالم بوقف العدوان على الشعب الفلسطيني، ألا يخجل من نفسه عندما يتكلم عن انتهاك القانون الدولي أو عن انتهاك حقوق الانسان أو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية .؟ لماذا لم يصغ السمع للمجتمع الدولي وللإنسانية أجمع عندما طالبته بإيقاق آلة القتل والتدمير التي تقصف يومياً وعلى مدار الساعة كل الاراضي السورية؟ أليس عليه أن يحترم أولاً حقوق شعبه المطالبة بالحرية قبل أن يتوجه لإسرائيل أو للعالم؟

وأخيراً وليس آخراً مما ورد في البيان، فقد أعاد السمفونية المعتادة التي تكررت ولا تزال منذ خمسة عقود، تأكيده على الالتزامات القومية والعربية التي تقع على عاتق العالم العربي بشكل عام، وعليه بشكل خاص كونة قلب العروبة النابض وآخر قلعة من قلاع المقاومة والممانعة في الوطن العربي . من افتعل هذه الحرب؟ وماهدفها؟ لانعرف! أو بالاحرىلانريد أن ندخل في هذه التفاصيل ، الجانب الذي يهمنا حالياً يتعلق بالفائدة التي جناها نظام الاسد من هذا العدوان، والذي نحن كسوريين باستطاعتنا وصفها بالغاشم، أما هو، فلا يستطيع استخدام هذه المصطلحات لإنه أثبت للعالم أجمع أنه أشرس وأشد عدوانية وجشعاً للدماء من اسرائيل . بفضل العدوان الاسرائيلي الصديق

للنظام أزيحت كل أنظار العالم لما يحدث في غزة، بقصدٍ أو بدون قصد فهو المستفيد الأكبر، فها هو الأسد يقتل ويدمر و يشرد، والعيون والقلوب كلها مع غزة. ففي أغلب الفضائيات العربية والاجنبية تراجع الخبر السوري الى المرتبة الثانية أو الثالثة، كما قل الاهتمام دولياً بالثورة السورية وتطوراتها التي تتسارع على مدار الساعة، وهذه الخدمة ومن وجهة نظر الكثيرين لاتخدم إلا جشاعة وحب النظام لدماء السوريين . نحن لانريد الاستخفاف بقضية و دماء أهلنا في غزة، ولا نقول أن ثورة السوريين أهم من تحرير فلسطيننا، ولكن في الوقت نفسه لانرغب أن يقدم العالم للاسد وجيشه فرصةً كان قد تمناها طويلاً بتصدير أزمته الى دول مجاورة ، والاستفراد بقتل السوريين بعيداً عن أنظار العالم واهتماماتهم.

الائتلاف الوطني.. على سكة الحل الدولي

جورج سمعان

لم تكن قطر المكان الذي تأسس فيه (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية) وحسب، بل كانت القابلة التي ولد على يديها هذا التشكيل الجديد الذي طال انتظاره.. وطيلة المخاض العسير فإن وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية، خالد بن محمد العطية، لم يكن مجرد راع، بل كان مفاوضاً أساسياً، وهو ما أكده جورج صبرا عندما خاطب الوزير المضيف في حفل التوقيع قائلاً: (لقد أتعبتنا وتعبت منا..)..

غير إن مراقبين يرون أن الدور القطري لم يعدُ دور (المتعهد) نيابة عن المجتمع الدولي، إذ كان إيجاد جسم جديد للمعارضة السورية مطلباً ملحاً، وربما مستعجلاً، لبعض العواصم الدولية والإقليمية الفاعلة، لا سيما في ضوء ما تردد عن أن مبادرة رياض سيف (التي تأسس الائتلاف عليها) كانت مدعومة أمريكياً..

لا شك أن توحيد المعارضة كان هدفاً منشوداً للسوريين منذ زمن، غير أن الجهد المحموم الذي شهدته الدوحة مؤخراً، والسرعة التي أنجز فيها الأمر بعد أشهر من التعثر، وكذلك توالي الاعترافات الدولية بالكيان الجديد.. كلها إشارات توحي بأن العامل الدولي كان حاسماً..

ما الذي نستنتجه من ذلك؟

على الأرجح فإن المسألة السورية قد وضعت على سكة الحل، ويبدو أن واشنطن، المرتاحة من عبء الانتخابات، صار لديها خطة ما بشأن هذا الملف الساخن، ما يجعل من وجود شريك سوري (مضمون وفاعل وواسع التمثيل) أمراً ضرورياً..

قد يتجه الحل نحو تسوية شاملة تتفق عليها جميع الأطراف الإقليمية والدولية، وهنا سيلعب الائتلاف الجديد دور المفاوض الأساسي الذي يعول عليه في إنجاح (الاتفاق)، والمساهمة في تجسيده على أرض الواقع.. أما إذا كان الاتجاه نحو حل شبه عسكري (حظر جوي، ودعم المعارضة بالسلاح)، فإن الائتلاف هو الذي يراد منه تشكيل السلطة البديلة التي ستملأ الفراغ وتضمن عدم الانجرار إلى الفوضى.. وما العوامل التي ستضمن للكيان الجديد حظوظاً أوفر من المجلس الوطني؟

صحيح أن الائتلاف نشأ بضغط ورعاية دوليين، غير أن هذا لا يعني أن يكون مرتهناً للعامل الخارجي، والأمر يتوقف على ما سيمتلكه من أوراق وعناصر قوة، كأن ينفلح في توحيد قوى المعارضة المسلحة، ويمتلك التأثير عليها، ويثبت أنه ممثل حقيقي لأطياف واسعة من المجتمع السوري.. عندها سيكون مؤهلاً للعب دور الشريك الند، فينجح في فرض أجندته وتطلعاته، عوضاً عن أن يبقى متلقياً سلبياً وأسيراً للتجاذبات الدولية..

المواقف الدولية من التشكيل الوليد مطمئنة إلى حد بعيد، فدول مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، باريس وتركيا وواشنطن.. كلها سارعت إلى الاعتراف بالائتلاف الوطني كممثل شرعي للشعب السوري. أما الكلام الذي أطلقه بعض أعضاء الائتلاف عن (خيبة أمل من الموقف الدولي) فيبدو متسرعاً وبلا أسس واقعية.

من الواضح أن الأمريكيين والأوربيين يميلون إلى علاقة تصاعدية مع الائتلاف، وهم يقولون (وعلينا تصديقهم حتى يثبت العكس) إنهم ينتظرون الأفعال على الأرض.. لم لا؟! السوريون أيضاً ينتظرون الأفعال على الأرض كضمانة لعلاقتهم بممثلهم الشرعي.

بالطبع سرعان ما عمدت أطراف عدة إلى قصف الائتلاف الوطني بعبارات من عيار (عملاء قطر.. صنيعة أمريكية.. استجرار التدخل الأجنبي.. الاستعانة بالخارج)..

ثمة حكاية تقدم رداً مناسباً: في أوائل الخمسينات لجأ سياسي سوري إلى لبنان هرباً من دكتاتورية الشيشكلي. جلس مع كمال جنبلاط وطلب منه النصح والمساعدة في إسقاط الدكتاتور. سأله جنبلاط: أين تتمركز ميلشياتكم المسلحة.. ما عددها وما عدتها؟ فقال الضيف السوري: ليس لدينا مسلحون بل نملك جمهوراً مؤمناً بأهدافنا.. سأله جنبلاط: وما هي الدول الكبرى التي تدعمكم؟ قال الضيف: نحن مستقلون ولا نطلب دعماً من أحد.. صمت جنبلاط قليلاً ثم نادى مرافقه: (يا ابني يا شفيق هات طاولة الزهر لنلعب مع عمك.... شي برتية.. هي ما بقاش اسمها سياسة)..!

البعث السوري: من الوحدة العربية إلى تحالف الأقليات!

هشام القاسم

يحتفظ النظام السوري في حديقته الخلفية، لبنان الموالي، باحتياطي كبير من خبراء الاستراتيجيا والجيوبولتيك، الذين يستثمرون جيداً مناخهم المفتوح، ودولتهم الرخوة، وتقاليد الكلام الحر الراسخة في بيئتهم، فيتحدثون باسم حليفهم وعنه بلسان أشد طلاقة، ويترجمون إشاراته إلى عبارات أكثر صراحة.. فعند الأعوان اللبنانيين اعتدنا أن نكتشف المعاني الحقيقية لشعارات نظامنا المجلجلة، وأن نعثر على النقاط الغائبة عن حروف إعلامنا الرسمي المتشبث بقناع الوقار..

هكذا وفيما راح الجهاز الدعائي الرسمي للنظام يجابه الثورة باجترار المصطلحات القديمة نفسها عن (المامنعة، وقلب العروبة المستهدف، والحصن الأخير، والصخرة القومية التي ستتحطم عليها المؤامرة الكونية...)، انبرى عدد من الحلفاء اللبنانيين ليضعوا الأمور في نصابها: نظام يأخذ موقعه في المحور الشيعي، ويشكل ضمانة للأقليات الخائفة من (المد السني).. متوصلين إلى اجتراح نظرية سياسية جديدة: تحالف الأقليات..

ربما يقول قائل: إن من التجني تحميل النظام السوري مسؤولية كل ما يقوله مناصروه، وكان هذا سيغدو اعتراضاً وجيهاً لولا أن النظام نفسه قد فتح، بسلوكه على الأرض، الباب واسعاً أمام نظرية كهذه..

ففي الأيام الأولى للثورة، عندما كانت المظاهرات السلمية بشعارها الأكثر تكراراً (الشعب السوري واحد) هي سيدة الموقف، أطلت بثينة شعبان لتتحدث عن فتنة طائفية ستدمر البلد، مطلقة بذلك إشارة البدء لحملة إعلامية نشطة ألحت على البعد الطائفي للثورة، واختزلت الدوافع بنقمة المتعصبين على (فردوس التعايش الطائفي في سورية الأسد). وقد لعبت قناة الدنيا الموالية الدور الأبرز في عملية التجييش والتخويف الطائفيين، وصار سؤال الإرهابيين المزعومين عن (ترويعهم للآمنين من الطوائف الأخرى) لازمة لدى مذيعات القناة..

وعملت آلة الشائعات المنظمة على اكمال المهمة، فانتشرت آلاف القصص عن ذبح على الهوية، وضحايا من الأقليات اقتلعت عيونهم وقطّعت أوصالهم..

هكذا تم تمهيد الأرض للخطوة التالية: تسليح مناطق الأقليات عبر ما بات يعرف باللجان الشعبية. مسؤول أمني أبلغ أعيان بلدة مسيحية في ريف دمشق أن (الدولة تحارب العصابات التي تستهدفكم وعليكم أن تحملوا السلاح لتساعدونا)!.. وهي عبارة يرجح أنها تكررت في بلدات مسيحية وعلوية ودرزية عديدة..

ولم يترفع المسؤلون الحكوميون والحزبيون عن مثل هذه اللغة، فقد استقبل مسؤول بعثي كبير وفداً من الطائفة الدرزية، وشرح لهم كيف يتوجب عليهم الدفاع عن المادة الثامنة من الدستور التي تحميهم من الطغيان السني!!

أليست هذه هي الخيوط الأساسية التي نسج منها عباقرة الاستراتيجيا اللبنانيون نظرية تحالف الأقليات؟

ولكن ما الذي دفع النظام إلى مثل هذا الخيار؟

على الأرجح إنه الخيار الوحيد المتاح، فبعد نصف قرن من تغييب السياسة، لم يجد النظام حزباً حقيقياً يسنده، ولا تحالفاً أيديولوجياً أو طبقياً يركن إليه.. لقد وقع ضحية لنفسه، فلم يكن أمامه إلا العودة الى النظرية الخلدونية في الدولة، حيث العصبية القبلية هي التي تكفل شرعية الحكم.. لقد انهار هيكل البعث الأجوف منذ اليوم الأول للثورة، والانتهازية التي دفعت بعض التجار للتحلق حول مراكز السلطة هي نفسها التي دفعتهم إلى الهرب عند أول هزة.. ولم يبق سوى أجهزة الأمن والعصبية الطائفية...

كيف انحدر النظام البعثي العلماني من شعار الوحدة العربية المعلن إلى شعار اتحاد الأقليات المضمر؟

إنه سؤال مضلل، يوحي بأن تحولاً دراماتيكياً قد طرأ على فكر وسلوك هذا النظام، وبأن هناك انتقالاً من حقبة أرفع إلى حقبة أدنى، فيما الواقع على خلاف ذلك.

لقد عششت الطائفية ومشتقاتها في ثنايا الشعارات الكبرى منذ وقت مبكر، إذ كانت هذه الشعارات عن القومية العابرة للقطرية، وعن وحدة الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج.. هي البيئة المواتية التي ازدهرت فيها الانتماءات العتيقة الضيقة، وكلما كانت الشعارات تزداد اتساعاً وفراغاً وتهويماً وشكلانية، كانت هذه الانتماءات تترسخ وتزداد تصلباً. لقد بزغت شمس الاستقلال على السوريين وهم ملل ونحل أكثر من كونهم شعباً: أكثرية سنية بهوية مجروحة، يضنيها الحنين لتعود إلى أحضان الأمة الإسلامية العربية، ولتكون مجدداً جزءاً من الدولة الكبرى التي رفرفت راياتها، في عهود غابرة، من حدود الصين إلى الأندلس..

مسيحيون لم يخلصهم الاحتلال الفرنسي من الإرث الذمي الثقيل.. طوائف أقلية من علويين ودروز واسماعيليين.. لم يستطيعوا الخروج من قواقعهم التي اختبؤوا فيها قروناً طويلة وصارت بمثابة هويات لهم، هويات لم تمنحهم الثقة بأنفسهم ولا بمحيطهم.. وكان يعول على النخبة التي آل إليها حكم البلد المستقل لتوه أن تلحم كل هذه العناصر في مشروع وطني وفي هوية جامعة، هوية تحل فيها المواطنة بدلاً من الإخوة في العقيدة، ويعلو الولاء للوطن على كل ما عداه من ولاءات، ويكف الأفراد عن كونهم رعايا ليصبحوا مواطنين يشتركون في الحقوق والواجبات، ويتساوون أمام قانون وضعي عادل... باختصار: كان يعول عليها لإنشاء دولة وفق المعنى الحديث للدولة..

غير أن هذه النخبة أخفقت في القيام بمهمتها التاريخية، لعوامل ذاتية إذ كانت هشة وتابعة وبلا أفق، ولعوامل موضوعية إذ وجدت نفسها في دائرة صراع إقليمي ودولي لم يتح لها التقاط أنفاسها..

وكان أن جاء المد القومي حاملاً مشروع هوية جديدة تتجاوز الدولة الوطنية (القطرية) التي صارت موضع اللعنات على اعتبار أنها صنيعة مؤامرة التقسيم الغربية، وقد وصل البعث إلى حكم سوريا محمولاً على ثالوثه الشهير (وحدة، حرية، اشتراكية).. وحدة العرب من المحيط إلى الخليج، وحريتهم من الاستعمار والتبعية.

ورغم أن هذا الشعار قد صار فاتحة مقدسة في الطقوس البعثية، غير أنه لم يجد أي تجسيد على أرض الواقع، فالسلطة القومية الوحدوية سرعان ما انخرطت في حرتقات السياسة العربية، لتساهم في الشرذمة والتنافر أكثر بكثير من مساهمتها في التوحيد، وكذلك لم تقدم في سبيل حرية العرب إلا خطابات رنانة ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية.. فضلاً عن اختزالها للاشتراكية في بضعة إجراءات فوقية مرتجلة لم تمس الجوهر..

والأسوأ أنه في سبيل الوحدة العربية تم تأجيل وحدة المجتمع السوري، وفي انتظار تحقيق الهوية القومية الواسعة تم تعليق الهوية الوطنية، ومن أجل حرية العرب من الاستعمار صار الحديث عن حرية الفرد ضرباً من الخيانة..

وعاماً بعد عام.. انقلاب تلاه انقلاب تلته حركة تصحيحية.. تحولت السلطة إلى مجرد أداة قهر، بلا أهداف ولا أجندة وطنية، وبمشروع وحيد هو البقاء في الحكم إلى الأبد.. لقد سحبت السياسة من المجتمع وأفرغته من طاقاته وجففت ينابيع مبادرته.. فكان طبيعياً أن تتقدم الهويات القديمة، بمشاريعها الضيقة وأهدافها الصغيرة ونوازعها الغريزية، لتملأ هذا الفراغ الرهيب..

لم يخترع النظام البعثي الهويات الطائفية، ولكنه عززها وأنعشها، بدلاً من أن يعمل على تجاوزها ولحمها. وفيما كان يدعي محاربة الطائفية السياسية في لبنان (الشقيق)، فإنه كان يمارس الطائفية السياسية في سوريا، معتمداً أسلوب المحاصصة الطائفية في المناصب الحكومية والتشكيلات الحزبية.. ليس في الأمر تحول إذاً، بل انكشاف ونزع قناع.

إنها المهمة الأولى للثورة السورية: أن تتصدى لصياغة الهوية الوطنية.. وأن تنجز هذا التلاحم الذي يحيك من الخيوط المتنوعة نسيجاً واحداً متماسكاً.. أن تصنع منا شعباً. ليس المطلوب أن ننكر توزعنا على أديان ومذاهب عديدة.. بل أن نخترع ميداننا العام الذي ندخله جميعاً كمواطنين متساوين. نحن سنة ومسيحيون وعلويون ودروز.. في دور عبادتنا وفي بعض شؤوننا الخاصة.. ولكننا سوريون، سوريون فقط، في مؤسساتنا وأحزابنا وأمام المحاكم وصناديق الاقتراع..

« قلق في العقيدة » لـــ « سعيد ناشيد »

الربيع العربي وآفاق التنوير والإصلاح الديني

عبدالله أمين الحلاق

يتبدى سؤال التنوير والإصلاح الديني ومقارعة الظلاميات الدينية سؤالاً مشبوهاً لدى بعض الشعبويين، إن هو طرح اليوم في لظى الثورات العربية المشتعلة اليوم ضد الطاغوت العربي. ثمة تبسيطية تقول ببداهية وسهولة الانتقال إلى بلدان عربية ديمقراطية بأنظمة مدنية لحظة انتصار الثورة وسقوط النظام، والثاني يختزل الثورات العربية بحركات تمرد دينية قوامها سلفيون وإخوان، وإسلاميون بالعموم، في محاولة لدرء نار التغيير عن البلد المعني بالثورة تلك، والتخويف مما بعد هذا التغيير.

بين التبسيطيتين، نقدم للقارئ عرضاً لكتاب الباحث المغربي سعيد ناشيد « قلق في العقيدة « ومقاربته الإصلاح الديني وآفاق هذا الإصلاح في زمن الربيع العربي والتغيير السياسي الذي لم يقترن بعد بتغيير في المنظومة اللاهوتية للإسلام.

من عبادة الإسلام بقيود إلى عبادة الله بحرية

« قلق في العقيدة – دار الطليعة ورابطة العقلانيين العرب « الكتاب الاخير لسعيد ناشيد، وفيه يقدم تمارينا على فهم الإسلام فهماً قوامه إطلاق سراح الإله الواحد المنزه والمتعالي من أسر النص. الله متعالٍ في الإسلام ويفترض ان يبقى يدور في سديم تعاليه ولا تناهيه، واستحضاره القسري يكرس ما أسماه ياسين الحاج صالح بـ « الإسلام الوثني أو عبادة الإسلام ضداً على عبادة الله « بما يلتقي فيه الحاج صالح وناشيد.

قد نقع في فخ الازدواجية في الرؤية والفهم للإله عبر الإسلام الذي سيبدو دين عقيدة مجردة يمنح الحرية الانطولوجية للإسلام، ودين شريعة متعصبة بما يحرم الإنسان من الحرية الاجتماعية. وهنا يقول الكاتب: « من يرى الإسلام من دون ان يدرك تخلف شريعته فإنه كمن لا يرى، ومن يرى الحداثة الغربية دون ان يدرك أزمتها الأنطولوجية فهو الآخر كمن لا يرى «.

تخلف الشريعة يفضي إلى أمور عدة، ليس أقلها القتل باسم الدين، منسوباً إلى الدين الإسلامي هنا. اي بتعبير آخر: إن عبادة الدين تفضي إلى أن نرى الكون كله من نافذة هذا الدين فقط لا غير. ولا نعدم الأدلة والكوارث التي حدثت باسم الدين الإسلامي باعتباره « الدين عند الله «.

« تفجيرات بومباي – يقول ناشيد – ومدريد ونيويورك قام بها مسلمون. أين يقطن هذا الوحش الأممي الذي ارتدى فجأة قناع اللحية ولبوس العمامة؟ هل يقطن في الدين أم في قناع الدين؟ «.

إن كان الوحش يكمن في الدين نفسه فحريٌ بهذا الدين أن يدخل عملاً جراحياً صعباً قوامه الإصلاح اللاهوتي الجذري، أي إلى تعديل شامل في « وظائف الإله « عبر تغيير منظومة اللاهوت داخل

المجتمعات الإسلامية وغيرها من المجتمعات، ذلك ان الإسلام يتأثر بما حوله في عصر يتأثر فيه كل شيء بكل شيء. أي خيار آخر غير الإصلاح اللاهوتي سينحو بصاحبة إلى موقف فاشي استئصالي من الإسلام باعتباره شراً مطلقاً ودينا عنفياً بطبعه لا بتطبعه، وهو ما لن يستقيم في الواقع كما لا يستقيم مع الأخلاق والتنوع الذي يحبل به كوكبنا وشعوبه. الخطاب الاستئصالي الرافض لأي شيء يكون للبعد الديني حضور فيه هو ما نجده في خطاب بعض المثقفين العرب المتباكين على مبارك وبن علي والأسد في الأيام الاخيرة لحكمه مخافةَ المد الديني، عبر نسب الثورات العربية إلى الإسلام واختزالها به، لا إلى فضاء الكرامة والحرية والعدالة السياسية الاجتماعية وغيرها من الشعارات التي ارتفعت في بداية الثورات وقبل انحراف الثورة السورية جزئياً عن مسارها. يقدم لنا سعيد ناشيد أمثلة على الإيمان البسيط بالدين وبالغيب بما لا يجرح السياسي والفكرة الديمقراطية المدنية، من جان جاك روسو ونظريته عن « الدين المدني « بقوله:

« وجود قوة إلهية جبارة واعية خيرة عالمة ومتحكمة. الحياة الأخرى سعادة للأبرار وشقاء للأشرار.. قدسية العقد الاجتماعي والقوانين «. ثم الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الاميركية مثل جيفرسون وفرانكلين وأشهر قادة الثورة الفرنسية مثل روبسبيير وسان جوست، هؤلاء الذين تصوروا وجود خالق للكون لم يأمر الإنسان بأي شيء، إذ إنه مجرد عقل صامت، في حين أن الإنسان متروك لضميره الأخلاقي الخالص.

هؤلاء كانوا ربوبيين، أو ربانيين بالمعنى القرآني كما يقول الكاتب.

الانقلاب اللاهوتي والسياسي في الإسلام

الانقلاب اللاهوتي في الإسلام حدث منذ شارك النبي ربه في التشريع، فلم يعد التشريع مقتصراً على النص القرآني الذي كان وحياً ينطق به النبي، بل صار هذا الأخير يوازي في سلطته التشريعية سلطة التشريع الإلهي، إن لم يكن قد تفوق عليها اخيراً. يقول الكاتب عن الانقلاب اللاهوتي: « لقد أصبحت العامة لأول مرة مكوناً سياسياً لجهة التحريض على العقلانية والفلسفة والتسامح.. وهنا بالذات قام أهل السنة والحديث، وعلى رأسهم – إمام العامة – ابن حنبل بدور طليعي في توجيه العامة نحو أسطرة السنة وتقديس النصوص وإغلاق باب الاجتهاد وحتى إشعار آخر «.

بهذا تقريباً ينهي ناشيد كتابه المهم والمكتوب بدقة وتحليل فائقين، وبجدية في البحث ومكابدة قول المسكوت عنه في الإسلام والتاريخ الإسلامي، وإذا كان هذا « الإشعار الآخر « لما يعلن بعد، ليعلَن معه الإصلاح اللاهوتي الإسلامي بعد عقود جر فيها المسلمون أذيال الجهل والتخلف نتيجة الانقلاب اللاهوتي، إلا أننا سنتوقف قليلاً عند استشهاده بجورج طرابيشي بخصوص علاقة الإصلاح الديني بالإصلاح السياسي، ونختلف معه ومع طرابيشي قليلاً..

يقول جورج طرابيشي:

« المسار الانقلابي الذي انتهى إلى تغييب القرآن وتغييب العقل وتغييب التعددية هو المسؤول الأول عن أفول العقلانية العربية الإسلامية، وهذا يضعنا أمام فرضية إصلاحية جديدة تتعلق بأن الإصلاح اللاهوتي يعد مدخلاً رئيساً نحو الإصلاح السياسي «.

عن ذلك نقول: إن تجربة البلدان العربية وثوراتها اليوم والتي حققت سقوط انظمة وصعود إسلاميين إلى السلطة، وحتى البلدان التي لم تنجز إسقاط انظمتها في رحى الربيع العربي الدائرة اليوم، لم تتحرك الشعوب فيها باتجاه التغيير وإسقاط الانظمة بعد ان ترسخت العقلانية وعادت إلى الثقافة العربية بعد قرون من ملاحقة المعتزلة وإحراق كتب ابن رشد، بل إن الدافع وراء الحراك كان ثورياً لا إصلاحياً. ومع تعذر الإصلاح السياسي على يد انظمة غير قابلة للإصلاح، واستحالة الإصلاح اللاهوتي في ظل انظمة متحالفة مع إكليروس إسلامي قروسطوي وإن ادعت تلك الانظمة العلمانية كالنظام السوري مثلاً، فإن عملية التغيير والانتقال نحو حكومات ونظم سياسية تعددية وإن كان الإسلاميون عنواناً لها اليوم، سيكون فاتحة الطريق نحو بدء التفكير بعملية إصلاح لاهوتي ما كانت لتنطلق لو ان مستنقع الاستبداد بقي على حاله الذي عرفناه قبل لحظة من إحراق محمد البوعزيزي نفسه.

لذا نختلف مع الزميل ناشيد والأستاذ جورج في أن العملية معكوسة، يبدو فيها الإصلاح اللاهوتي تالياً للتغيير السياسي الذي رأيناه ثورات لا إصلاحات شكلية ومتهافتة شأن الانظمة التي تقول بها، وهنا ينحاز كاتب هذه السطور إلى تتابع مراحل التغيير وإنجاز الاستقلال وبناء الإنسان العربي في مجتمع حر ديمقراطي، والتي قدمها ياسين الحاج صالح في كتابه « أساطير الآخرين – دار الساقي « بقوله:

« نحن نمرّ باستحقاق تغييري استقلالي اسمه الاستقلال الثاني، وهو الاستقلال عن الاستبداد المتوحش الذي عرفه العالم العربي طوال أربعين عاماً، بعد الاستقلال الأول عن الاستعمار الاوربي بعيد الحرب العالمية الثانية، يتلوه الاستقلال الثالث وهو الاستقلال عن السماء، أي إعادة ترتيب العلاقة بين السماء والأرض على أسس دستورية «.

نحن، في سوريا على الأقل، لا نزال نكابد عذابات الاستقلال الثاني الذي لن تكون لنا قيامة إلا بإنجازه، وهو الخلاص من النظام السوري، وبعدها سيكون لشحذ الهمم والأقلام والأفكار وطرح المشاريع والتجمعات المدنية والعلمانية معنى وإن في ظل اضطرابات واحتمالات فوضى ترافق وصول الإسلاميين إلى الحكم كما حدث في بلدان عربية عدة، وهي المشاريع الباحثة عن الاستقلال الثالث الذي قدم سعيد ناشيد مقاربة عميقة وممتازة له تحت مسمى « الإصلاح اللاهوتي «.

« قلق في العقيدة « كتاب يستحق ان يقرأ بعناية وهدوء، ويستحق مؤلفه الاختلاف والسجال البنّاء معه، كما يستحق ان تخصص هذه المساحة من الكتابة عنه وذلك أضعف « الإيمان «.

العميل السري.. في الواقع السوري

يم درويش

الحل الأمني، الخيار الأمني، تفكيك الأجهزة الأمنية، مفردات تتكرّر منذ اليوم الأول في الثورة السورية، منذ أن احتجزت الأجهزة الأمنية أطفال درعا، وشوّهت أظافرهم وأجسادهم وأرواحهم. المؤسسة الأمنية التي تحمي أمن البلد وتؤمن أمان مواطنيه كما يراها المؤيدين للسيطرة الأمنية المُطلقة في سوريا على كامل مفاصل حياة المواطن السوري، الاجتماعية والفكرية والثقافية والفنية والسياسية والاقتصادية وحتى العلمية والعملية، ففي سوريا يُعرف أن صناعة فيلم أو مسرحية تطلّب موافقتان رقابيتان الأولى تسمى «فكرية» وهي على النصوص والثانية «لجنة المشاهدة» التي تقيم العرض قبل السماح بعرضه!! كما أنّ افتتاح محل لبيع الفلافل كان يتطلب موافقة أمنية!!

يرى الكثيرون أنّ السيطرة الأمنية شكّلت بدورها ثقافتها الخاصة، ليس فقط ثقافة رجل الامن، بل تغلغل ثقافة الراقبة، التخوين، الأنا، إلغاء الآخر، في يوميات حياتنا السورية، وظهرت محاولات لتقديم مقاربات لصورة رجل الأمن السوري، كما شخصيّة (عادل الفسّاد) وهو عضو الجمعية الفلاحية و«كتّيب» التقارير التي يرفعها للسلطة المحلية في المسلسل الكوميدي «ضيعة ضايعة»، الذي أفرز حلقة كاملة منه للتعاطي مع مفهوم «الفسّاد» إذ وبعد أنّ تعب (عادل الفسّاد) من إزعاجات أهل القرية له لكونه فساداً هجرهم، ووجد أهل القرية أنفسهم وحيدين مع فكرة الراقبة الأمنية، وعليه غدا كل شخص يخاف من الآخر ان يكون فساداً عليه، توقف الكلام بين الجيران، غاب الحديث بين الأزواج، وافتقد الجميع علاقاتهم الاجتماعية والإنسانية، ممّا اضطرّهم إلى إعداد دور يُحدّد فيه شخص من القرية وأمام القرية بأكملها ليقوم بدور الفسّاد ويتم استبداله في اليوم التالي وهكذا حتى يتم العثور على «عادل» ليكون فسادهم الوحيد والمُعتمد!!

مُقاربة أخرى قدمتها مسرحية «المنفردة» من إخراج وأداء نوار بلبل ورامز أسود، للسجّان، الذي يمكن أن يكون سجّاناً في فرع أمني وبالتالي هو عنصر أمن، أو سجاناً في السجن المدني أو العسكري وبالتالي ينتمي وظيفياً وفكرياً وثقافياً إلى سلك الشرطة المختلف جوهرياً عن سلك الأمن. وفي هذه المقاربة رأينا السجّان/ الإنسان/ لكن السيء كان تقديمه باعتباره رجل لديه مشكلة في الإنجاب. وهي مقاربة تذكرنا بالفيلم المصري الشهير «زوجة رجل مهم» للراحل أحمد زكي الذي لعب دور ضابط الأمن.

وحشيّة السجّان الذي يكون حاكماً وجلاداً يعطي لنفسه الحق المُطلق بإبادة الآخر، بتعذيبه، بإقصائه، لأنه هو صاحب الحق الوحيد، وصاحب الرؤية الصحيحة الوحيدة في حماية الأمن والأمان العام نراها في أفضل تقديم عبر الفيلم المصري «البريء» الذي بقي زمناً طويلاً ممنوعاً من العرض. حيث وافق وزير الثقافة المصري فاروق حسني عام ٢٠٠٥، على عرض النسخة الكاملة للفيلم من دون حذف للمرة الأولى على شاشة السينما، بعد ١٩ عاماً من إنتاجه. وأدّى الدور الممثل «محمود عبد العزيز» أمام السجين البريء أحمد زكي. علماً أنّه من الأعمال القليلة التي انتصرت لصورة المثقف «الحلم»- إن جاز لنا القول- فهي حلم لما تمتعت به شخصية الكاتب (أدّى الدور صلاح قابيل) من قيم أخلاقية عُليا وموقف إنساني وسياسي واضح وملتزم. نتساءل هنا عن بُعد المُقاربة واختلافها العميق في قراءة الشخصيات وواقعهم وفي نظرتها النقدية بمستوياتها الإنسانية والفكرية، ما بين السجين المقهور في عرض «المنفردة» المسرحي، ومواطني «ضيعة ضايعة» الذين لا يتخيلون الحياة دون فسّاد وتفسيد وهي أعمال تنتمي للسنوات الأخيرة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٠ في سوريا، وبين سجناء وضباط «البريء» المصري المُنتج عام ١٩٨٦؟! هل السبب أنّ إنتاج الفيلم يعود لمرحلة لاحقة للمرحلة التي يتحدّث عنها وهي مرحلة الانفتاح النسبي الذي عاشته مصر خلال ما عُرف بانتفاضة ١٧-١٨ يناير ١٩٧٧، وأنّ الأعمال السورية مُقدّمة في زمن لا تزال السيطرة الأمنية فيه هي المُطلقة والسائدة والحاكمة؟! وهل يمكن لتبدّل السياسات الحاكمة أن يُغيّر في طبيعة العمل الأمني وفي الصورة النقدية المُقدمة عن هذا العمل؟

إن ابتعدنا عن واقعنا العربي بمفهوم مؤسساته الأمنية/ المخابراتية المتشابه وذهبنا إلى ثقافة أمنية وسينمائية مختلفة مثل اميركا أو بريطانيا مثلاً، حيث احتفل مؤخراً العميل السري البريطاني «جيمس بوند» بإتمامه نصف قرن على الظهور السينمائي لأوّل مرّة، مُعيداً إلى جمهوره شريط الذكريات لبطولاته التي قد لا تكون السماء وحدها حدودها أو قاع المحيطات. إلاّ أنّ السينما الأمريكية قد تكون أكثر مقاربةً للواقع في محاولاتها سبر أغوار مكاتب العلميات التجسسيّة لعناصر «CIA- الاستخبارات المركزية الأمريكية»، وهي متعددة، من علاقات هذه المخابرات بحبك المؤامرات التي تقف وراء التحكم بشبكات الإعلام والاقتصاد وحتى الحياة السياسية، إذ في فيلم مثل «JFK» ١٩٩١ نقف امام رؤية سياسية تقول أنّ شعبة الاستخبارات الأمريكية كانت من العناصر التي خطّطت ونفّذت عملية اغتيال الرئيس الأمريكي «جون كيندي» الذي كان من الممكن أن يُشكل علامة فارقة في رسم المصير الأمريكي، خاصة موقفه ضد الحرب على فيتنام.

نتحدث هنا طبعاً عن أفلام لا تتناول العميل السري بصوره المنسوخة من فكرة «روبن هود»، مثل «باتمان مان» و«سبايدر مان» وحتى «سوبرمان»، وهي ماركة تجارية سينمائية أكثر من اي شيء آخر، نتحدّث عن الأفلام التي تقدّم الرجل الواقعي، الذي يُضحي بحياته واستقراره وعائلته من أجل «الحلم الأمريكي» أو كما تذهب قراءات نقدية سينمائية قليلة «كذبة الحلم الأمريكي». المُشترك بين أفلام (العميل السري) بنسخته الأمريكية أو البريطانية «باستثناء مستر بن» هو وسامتهم، ذكائهم الشديد، رشاقتهم الباهرة، صمتهم الوقور، وهدوءهم العام. العميل السري بحسب الأفلام هو الصورة النموذج للرجل المُفكر ذي الجسد الرياضي. علماً أنّ الواقع يقول أنّ رجلاً بدهاء الرئيس السابق للاستخبارات الأمريكية «ج. إدغار. هوفر» لا تنطبق عليه صفة الرشاقة بالتأكيد. إلاّ أنّ الصورة السحرية التي رُسمت عبر هذه الأفلام للرجل المُشتهى ببطولاته الخارقة وإنسانيته العظيمة التي يفتدي بها الشعب الأمريكي أو البريطاني كما افتدى المسيح شعبه، وتسللها إلى كل منزل حوّل العمل الاستخباراتي الذي يخرق خصوصيّة كل إنسان بحجة أنّ الأمن القومي يأتي أولويّة على حقوق الإنسان المحمية في الدستور الأمريكي مثلاً، ويُبرم الصفقات التي ترسم مسار سياسات دولية لصالح أرباح اقتصادية عسكرية، حوّله إلى عمل بطولي.

إنّ الجوهري في اختلاف المقاربات العربية مع الغربية لشخصيّة رجل الأمن هو مفهوم «الأمن» بذاته، فليس عدو الأمن الوطني هو الشعب بكل مواطنيه، بل غالباً ما يتم تقديمه في الغرب على أنه عنصر غريب تسلل إلى الحياة في تلك البلاد التي تشهد معارك البطولات الفردية الخارقة، وجوهر الانتصار هو انتصار لقيم «نظرية أو فعيلة» يحميها الدستور وتحمي بدورها المواطن وليس انتصاراً لسلطة سياسة تفرض هي رؤيتها الخاصة لحماية هذا المواطن، حتى من نفسه!! إنّ رجل الأمن الغربي لا يحارب المواطن، ولا يمارس الوحشية، وإن مارس القتل فهو دوماً دفاعاً عن النفس، او عن الآخر، حتى وإن بدت طريقة التقديم لهذه الأفعال ساخرة في كثير من الأحيان، فمن أجل إنقاذ حياة من اختطفه «الشرير» يموت في مطاردة السيارات السريعة عشرات المدنيين لكن الهدف لا يزال نبيلاً، في مستوى معين.

الإعلام الرسمي ونظرية التجريب

فهد الأحمد

يجري الحديث الآن عن مشروع قرار يقضي بتعيين الدكتور خلف المفتاح المدير الحالي لمؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر معاوناً لوزير الإعلام للشؤون الإعلامية، كما أفاد موقع «داماس بوست» أن قراراً آخر سيصدر بتعيين الدكتور فؤاد شربجي مديراً لمؤسسة الوحدة خلفاً للمفتاح.

وسواء صحّ الخبر أم تأخر تنفيذه، فما هو مهم الآن أنه يمنحنا فرصة لرؤية آليات التفكير ضمن وزارة الإعلام، إذ نلاحظ كيف جيء بالسيد خلف المفتاح كمدير لمؤسسة الوحدة خلفا للدكتور خلف الجراد، الذي أبعد عن الإدارة العامة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وسبقهما إلى إدارة مؤسسة الوحدة مدير الرقابة السابق في وزارة الإعلام الدكتور ممتاز الشيخ، وسيخلف المفتاح في هذا المنصب الدكتور فؤاد شربجي، مع أن هذه المؤسسة التي ولدت من مشروع دمج صحيفتي الثورة وتشرين مع مؤسسة توزيع المطبوعات، أعيد سحب المؤسسة الأخيرة من ذلك الجسد غير المفعل، وبقيت الثورة وتشرين كل على حالها في مسار هابط للتردي المهني، وبقي منصب المدير العام الذي تتبدل عليه الأسماء بدون أية دلالة وظيفية أو مهنية!

لكن اختيار الدكتور فؤاد شربجي لهذا المنصب المفرغ من المحتوى، يذكرنا بأنه في الأساس ليس دكتور اختصاص، إنما هو مجرد طبيب أسنان وجد طريقه بقدرة قادر إلى إدارة التلفزيون السوري، ثم قناة الدنيا التي ملأت إنجازاته فيها أسماع العالم وبصره، ثم بعد استراحة بين الشوطين عُهد إليه إدارة القناة الإخبارية التي انطلقت بداية العام المنصرم في بث تجريبي، وما زالت خلال سنتين من عمر الثورة تتحفنا ببثها التجريبي أيضا، دون أن نعلم متى ستبدأ بثها الحقيقي وليس التجريبي، ولا نعلم إن كان الخلل التجريبي في إدارتها أم في وزارة الإعلام التي أحبت ذلك المستوى التجريبي من البث، فاستكانت إليه، ولكن أياً يكن السبب فباعتقادنا أن المنصب الجديد يليق بإنجازات طبيب الأسنان في ثلاثة فضائيات سابقة.

كاريكاتير العدد - أسد علي وفي الجولان نعامة

ولهلم رايش والأسد الصغير

فداء أسعد

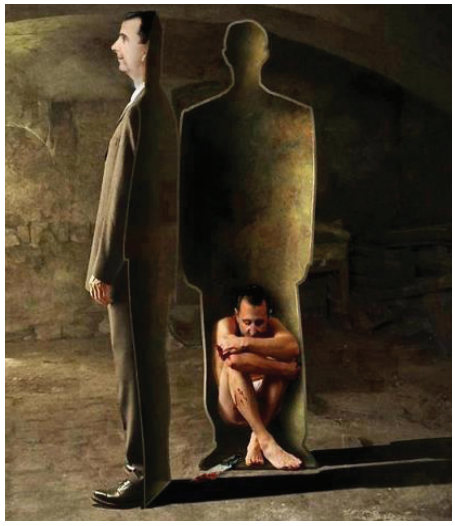

في سبعينات القرن المنصرم على ما أعتقد، صدر كتاب ولهلم رايش «استمع أيها الصغير» مترجما إلى العربية، وقد يستغرب القارئ الربط بين ذلك الكتاب القديم لأهم فلاسفة وعلماء النفس في تلك الحقبة، وبين بشار الأسد، غير أن العلم يعمم دائما، وبذلك يمكن اعتبار الأسد إحدى الحالات التطبيقية لمقولة رايش المهمة جدا في دلالتها النفسية والاجتماعية بآن معاً.

فقد جاء الكتاب بشكل دراسة لم تتجاوز ال ١٥٠ صفحة من القطع الصغير، زينها الكاتب بالعديد من الرسوم التوضيحية التي رسمها بيده مستخدماً قلم الفحم، مع محاولة للاهتمام بالتفاصيل التي تمنح أو تؤكد على مقولة تلك الرسوم، التي جاءت أكثر بلاغة وأقوى توصيلاً إلى القارئ المتوسط، بعكس كتابه المهم جداً، الذي سبق إلى الترجمة للعربية وقرأناه باسم «الثورة الجنسية»، إذ كان يحتاج إلى قارئ مختص وأكثر اهتماما بالموضوع.

في كتاب «استمع أيها الصغير» يفضح الكاتب آليات ودوافع القمع الكامنة في شخصية الإنسان، بلغة ساخرة وقاسية، متناولاً العديد من الحالات والنماذج التي خبرها بحكم اهتمامه وعمله أيضا، فيرسم لنا صورة الجنرال الذي يزدهي بحلته العسكرية وقد زينتها النياشين والأوسمة، جنرال يزينه شارب معقوف باتجاه الأعلى، ونظرة ممتلئة بالثقة والعنفوان، لكن الكاتب/الرسام ينصف الصورة بمحور طولي، ليرينا الوجه الآخر لهذا الجنرال، كيف يضمر في ذاته شخصاً آخر خائف وضعيف أيضاً، تهدل شاربه فوق فمه، ومال كتفه كأي عجوز ضعيف يتكئ على عكاز لولاه ربما كان ينهار أرضاً، ومات الألق في نظرته، فهو من الضعف والجبن إلى درجة ينضح معها بالخوف، لندرك ببساطة البعد الآخر الفأري في شخصية ذلك الجنرال الطاووسي المظهر. في لوحة ثانية أتذكرها جيداً تلك المعلمة السمينة التي تضرب الأطفال الصغار أثناء تدريسهم، وكيف يخاطبها رايش بلغة الساخرة: أنت كالبرميل، تفكرين كالبرميل... وتعملين كالبرميل، هذه المعلمة التي تنتقم لشكلها البرميلي من التلاميذ الصغار، دون أن يكون لهم ذنب بشكلها أو بعقدها الكثيرة.

تذكرت كتاب رايش الجميل وأنا أشاهد الرسم المرفق لهذه المادة، الأسد الصغير الذي ينتصب بكامل قامته والحزم والتصميم عنوان البروفيل الجانبي لشخصية هذا المجرم القاتل، لكن الرسام الذي لا أعرفه وضع محور طولي للصورة أيضاً، لكنه لم يقسمها إلى جانبين أيمن وأيس كما فعل رايش، بل قسمها إلى أمام وخلف، وفتح الهوة بينهما لنرى الأسد الصغير عارياً متكوراً ومتكوماً على ذاته، يكاد الخوف أن يأكله.

العري في هذه الصورة يشبه عري الجنرال سيمون بوليفار محرر أمريكا اللاتينية في رواية «الجنرال في متاهته» للكاتب الكولومبي غابرييل غارثيا ماركيز، التي صور فيها الجنرال العجوز وهو في أخريات أيامه يقف عارياً في الحمام، هذا العري الذي يفضح ضعف وعجز الإنسان، مع اعتذاري الشديد للمقارنة السابقة بين بوليفار محرر قارة كبيرة، وبين طاغية يقتل شعبه دون حياء. لكن ربما يسعفنا ذلك في طرح السؤال: كيف سيكتب التاريخ عن هذا الأسد الصغير؟!